تراث الإنسانية

العقد الاجتماعى

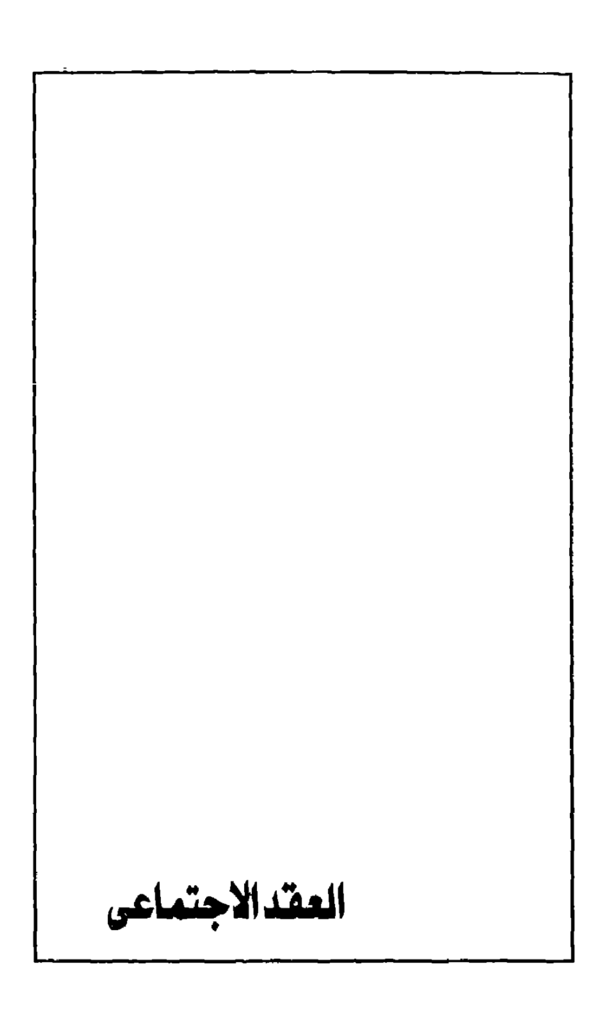
لجان جاك روسو

د . حسن سعفان



الهيئة
المصرية
العامة
للكتاب

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٥



العقد الاجتماعى

العقد الاجتماعى

لجان جاك روسو

د. حسن سعفان



مهرجان القراءة للجميع ٩٥
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك

(تراث الإنسانية)

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الحكم المحلى

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ : هيئة الكتاب

الانجاز الطباعى والفنى
محمود الهندى

المشرف العام
د. سمير سرحان

العقد الاجتماعي
لجان جاك روسو
د . حسن سعفان

خطة المقال :

سنبدأ هذا المقال بعرض سريع لحياة روسو ومؤلفاته مع تحليل لبعض هذه المؤلفات لا سيما ما يتصل منها بصلة وثيقة بكتاب العقد الاجتماعى ، وبعد ذلك نعرض للظروف التى أحاطت بتأليف هذا الكتاب وأهميته من الناحية العلمية ، ثم ننتقل الى عرض الأفكار الواردة به فى تفصيل ، وسنختتم المقال بالكلام عن نظرة العلماء لروسو وتقديرهم لآرائه لا سيما ما ورد منها فى كتاب العقد .

١ ــ حياة روسو ومؤلفاته :

ولد روسو فى ٢٨ يونية سنة ١٧٢١ فى جنيف . لأسرة فرنسية كانت قد هاجرت ــ كما يقول روسو نفسه

في اعترافاته – فى منتصف القرن السادس عشر من فرنسا الى سويسرة . وكان والده أيزاك يشتغل بصناعة الساعات وتجارتها ، ولكنه ترك هذه الحرفة فجأة وراح يعمل مدرسا للرقص . ثم تزوج ببنت يتيمة كان والدها قد توفى وتركها فى سن مبكرة ، فى ظروف قاسية . على أن تلك السيدة المسكينة وهى والدة روسو لم تتخلص من ظروفها التعسة بزواجها من روسو الوالد ، لأن زوجها تركها بعد الزواج ليعمل فى القسطنطينية وكانت تلح على زوجها بالعودة ثانية الى الوطن . وعاد الوالد بعد عدة مغامرات فاشلة الى جنيف فى أواخر سنة ١٧١١ ، وبعد عودته بحوالى عشرة شهور ولد روسو مريضا ضعيفا . ولقد دفعت أمه حياتها ثمنا لمولده اذ توفيت بعد عملية الوضع ، فبدأت حياته اذن بحادث مؤلم كان على رأس سلسلة من الحوادث المؤلمة التى امتلأت بها . وبعد أن تعلم مبادىء القراءة والكتابة بدأ يقرأ القصص والروايات التى تركتها له والدته فى مكتبتها لخاصة والتى كانت شديدة الشغف بقراءتها . وما أن انتهى من قراءة هذه الروايات حتى وجه همه لقراءة كثير من المؤلفات الأدبية والفلسفية التى وجدها فى مكتبة والده ، والتى كانت تضم كثيرا من مؤلفات عدد كبير من المؤلفين اليونان والرومان والفرنسيين . وفى سنة ١٧٢٠ ترك الوالد جنيف بعد أن عهد بابنه الى خاله ، الذى عهد به بدوره الى الراعى لامبرسييه Lambercier مع ابنه برنار ، ولكن روسو لم

يستمر هنا كثيرا وعاد الى خاله فى جنيف عاش متعطلا طيلة ثلاث سنوات كاملة ، ثم اشتغل مساعدا لكاتب احدى المحاكم ولكنه طرد بعد وقت قصير بسبب غبائه الشديد وأخيرا أرسل سنة ١٧٢٦ ليمرن عند أحد المصورين وهنا أصبح ـ كما يقول فى « الاعترافات » التى سجل فيها تاريخ حياته بصراحة ــ شخصا لا ضابط لسلوكه ، كاذبا بل ولصا • وفى سنة ١٧٢٨ ترك جنيف الى أنسى فى فرنسا ، حيث ألحقته احدى السيدات بملجأ دينى طليانى بمدينة تورينو وهناك نجده يغير مذهبه الدينى فيتحول من المذهب البروتستانتى الى المذهب الكاثوليكى • ومن سنة ١٧٢٩ الى سنة ١٧٤٠ كان روسو يرتحل من بلد لآخر فى فرنسا وسويسرة ، الى أن اشتغل سنة ١٧٤٠ مدرسا خاصا لأولاد مابلى de Mably الأديب والفيلسوف الفرنسى الشهير ، فى ليون • وفى سنة ١٧٤١ سافر روسو الى باريس وتقدم سنة ١٧٤٢ بمشروعه عن التسجيل الموسيقى للمجمع الفرنسى للعلوم، وذهب بعد ذلك الى مدينة البندقية حيث عمل أمينا لسفير فرنسا فى البندقية ، وبدأ يتصل بكبار الشخصيات الأدبية بعد ذلك ولا سيما فولتير • وفى سنة ١٧٤٦ عاش مع الآنسة لوفاسير Le Vasseur معيشة الأزواج بلا عقد يربط بينهما وأنجب فيما بعد من هذه العلاقة غير المشروعة عدة أطفال • وفى سنة ١٧٥٠ قدم الى مجمع (أكاديمية) ديجون خطابه عن العلون والفنون Discours sur les sciences

et les arts ولقد أجاز المجمع هذا الخطاب بعد مناقشات حامية الوطيس ، وفى هذا الخطاب يناقش المؤلف أثر تقدم العلوم والفنون على أخلاق الأفراد . ثم كتب سنة ١٧٥٢ أوبرا هزلية بعنوان « منجم القرية » ، وملهـــاة بعنوان « نرجس » Narcisse ... ثم عاد الى جنيف سنة ١٧٥٤ وتحول عن الكاثوليكية الى البروتستانتية (مذهب كالفان) كما استعاد صفة المواطن لمدينة جنيف بعد أن كان قد فقده منذ مدة . وأخرج فى سنة ١٧٥٥ مؤلفه الشهير عن أصل التفاوت ونشأته بين الناس «Discours sur l'origine et la fondation de l'inégalité parmi les hommes

وهو يحاول فى هذا الخطاب الوصول الى صفات « الانسان الطبيـــعى » أو الانســـان الأول قبـــل أن يتحضر وتدمغه الحضارة والمجتمع بصفـــات معقدة أدت الى اخفاء ملامحه الأصيلة واشقائه . مبينا كيف أن الناس كانوا فى حالة الطبيعة متســـاوين ولكن المجتمع والحضـــارة هما اللذان أديـــا الى ما نرى بينهم من فوارق . والواقـــع أن روسو يحمل فى هذا الخطاب والخطاب الذى قدمه لجامعة ديجون عن تقدم العلوم ، على الحضارة مدعيا أن الحضارة فاسدة وأن التقدم الحضارى هو أساس ما تعانيه البشرية من شرور وآثام ثم ينصح بضرورة الرجوع « الى حالة الطبيعة » التى تؤدى وحدها بالانسان الى السعادة . وفى خطابه عن أصل التفاوت بين النـــاس يتوســـع فى هذه الفكرة ، اذ يقوم بدراسة الانســـان فى مرحـــلة الطبيعة état de nature

أى فى مرحلة سابقة على تكوين المجتمع الانسانى وهى مرحلة كان الانسان يعيش فيها حرا من كل قيد ، فيما يرى روسو ، وكان يعيش معيشة طبيعية . ثم يتساءل عن الظروف التى أدت بالانسان بالانتقال من هذه الحياة الطبيعية الى حياة اجتماعية كبلته بالسلاسل والأغلال وطمست صفاته الطبيعية الأصيلة لكى تخلع عليه صفات اجتماعية مصطنعة زائفة أفسدت حياته . ويجيب روسو على ذلك قائلا ان بعض الظروف الخارجية قد اضطرت أفراد الانسان الى المعيشة سويا بشكل عابر أولا ، ثم بدأ هؤلاء الأفراد يتعودون بعد ذلك على تلك المعيشة ، وأخيرا كونوا جماعات بشرية ظهر فيها على الفور أشخاص نصبوا من أنفسهم سادة على غيرهم لا لسبب آخر الا لأنهم أقوى من غيرهم . وبذلك ولدت المجتمعات البشرية قائمة على التفرقة بين الناس ، يولد فيها الناس أحرارا ولكنهم سرعان ما يتحولون الى قطيع من العبيد يأتمرون بأوامر سادة هذه المجتمعات .

ولقد فقد الانسان بانتقاله من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية أثمن شىء لديه وهو حريته ، كما فقد معها كل ما كان يتمتع به فى حياته الطبيعية وأصبح يعيش فى حال من البؤس والشقاء . ولكن كيف السبيل الى تخليص الانسان من هذه العبودية التى ضربتها عليها الحياة الاجتماعية ، ومن البؤس أو الشقاء الذى يعيش فيه ؟

هنا يقترح روسو فى خطابه عن تقدم العلوم الرجوع الى حالة الطبيعه ، غير أن هذا الحل بدا له مستحيلا لأن الانسان أصبح متعلقا بالحياة الاجتماعية بشكل يجعله غير مستعد اطلاقـا للتنـازل عنها ، اذ أن الحياة الاجتماعية أصبحت بالنسبة اليه بمثابة « طبيعة ثانية » لا يستطيع أن يستبدل بها غيرها . ومن هنا يبدو الحل الثانى لهذه المشكلة وهو يقوم على اصلاح الحياة الاجتماعية اصلاحـا من شأنه أن يؤدى بالانسان الى التمتع بالميزات الطبيعية التى كان يتمتع بها فى حالة الطبيعة والتى فقدها الى الأبد. ولكن هل من الممكن تحقيق هذا الحل ؟ ويجيب روسو على هذا السؤال فى كتابه عن العقد الاجتماعى . فكتاب العقد الاجتمـاعى ليس الا محاولة لاصـــلاح الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع حتى يستطيع الانسان أن يسترجع كل أو بعض الميزات التى كان يتمتع بها فى حالة الطبيعة. ولكن فى حالة استحالة استرجاع مثل هذه الميزات يمكن اعتبـار كتاب العقد الاجتماعى محاولة لايجاد اصـلاحات جتماعية من شأنها أن توفر للانسان الاجتماعى ما يعادل ما فقده من ميزات ، كان يتمتع بها فى حـالة الطبيعة ، أو ما يعوضه عن فقدانه لتلك الميزات .

ولقد آثار خطاب روسو حنق الســلطات الحاكمة عليه ، وزاد هذا الحنـق عندما ألف قصة الويز الجديدة Nouvelle Héloise سنة ١٧٦١ وهى الأخـرى تطـرى

حالة الطبيعة وعشق كل ما هو طبيعي غير متكلف ولا مصطنع ، ثم كتابه « اميل » سنة ١٧٦٢ وهو قصة يعرض فيها أراءه فى التربية وينقد قواعد التربية السائدة ويوصى بقواعد من شأنها تنشئة الأفراد وفق « مبادىء الطبيعة » . وهو فى هاتين القصتين ينقد المجتمع وما فيه من رياء واصطناع وبعد عن الحالة الطبيعية .

وما أن صدر كتابه عن العقد الاجتماعى Du contrat social سنة ١٧٦٢ حتى قررت السلطات الحاكمة القبض عليه بتهمة اثارة الخواطر ضد نظم الحكم والقوانين والعادات والتقاليد المستقرة ، مما أدى به الى الفرار من فرنسا الى سويسرة . ولكنه طرد بعد ذلك من سويسرة وعاد الى فرنسا بعد عدة سنوات . وفى سنة ١٧٦٦ زار لندن وقابل هيوم ، ثم رجع الى فرنسا حيث قام بتأليف قاموس عن الموسيقى سنة ١٧٦٧ وقضى عدة سنوات فى الترحال من بلد لآخر . ولقد قام سنة ١٧٧٢ فى باريس بتأليف كتابه « ملحوظات عن حكومة بولونيا » ضمنه كثيرا من آرائه لاصلاح نظام الحكم فى تلك الدولة ، كما أتم فى تلك السنة كتاب الاعترافات Confessions الذى ضمنه تاريخ حياته والذى طبع بعد وفاته . كما بدأ فى

نفس تلك السنة كتابة مؤلفه « أحلام أو تأملات مشاء وحيد
«Rèveries d'un promeneur solitaire»

ولقد توفى روسو فى ٢ من يوليه سنة ١٧٧٨ أى قبل قيام الثورة الفرنسية باحدى عشرة سنة ، فلم يعش اذن ليرى الثورة التى كانت مؤلفاته من بين الكتابات الهامة التى أدت الى اشعالها ٠

وبجانب المؤلفات التى ذكرناها ترك روسو عددا لا يحصى من الرسائل ينقد فيها النظم التى كانت سائدة فى عصره وذلك كرسالته الى دالمبير التى ينقد فيها المسرح، ورسائله عن تشريع كورسيكا ، ورسالته الى كريستوف دى بومون التى يرد فيها على اتهام السلطات له بسبب كتاب « اميل » ٠٠٠ يضاف الى ذلك « محاوراته » ٠ ولقد كانت معظم الدول الأوربية تنظر الى مؤلفات روسو نظرة خوف لأن حكم الطغيان كان ينتشر فى كل دولة وفى كل مكان من القارة الأوربية لذلك كانت كتبه تصادر وتحرق ويحكم على صاحبها بأحكام قاسية ٠

٣ ــ كيف الف روسو كتاب العقد الاجتماعى ؟

يعد كتاب العقد اهم مؤلفات روسو ، اذ كان ثمرة تفكير عميق ومدة طويلة من المؤلف ، سلخ فيه أكثر من

عشر سنوات • ذلك أن العقد الاجتماعي ليس في الحقيقة الا جزءا من كتاب آخر ضخم كان روسو يزمع اخراجه لولا أن الوقت لم يسعفه فاقتصر على اخراج العقد ليحل محل ذلك الكتاب . ويؤكد ذلك قول روسو في اعترافاته سنة ١٧٥٦ « ان من بين الكتب المختلفة التي كنت أشتغل في اعدادها ، كتابا كنت أفكر فيه منذ زمن طويل ، وأشغل نفسي به في شغف كبير ، وكنت أريد أن أقضي في اعداده كل حياتي ، كما كنت أعتقد أنه سيتوج شهرتي ، وذلك هو كتاب النظم السياسية • ولقد راودتني فكرة ذلك الكتاب منذ ثلاثة عشر عاما ، اذ عندما كنت في البندقية سنحت لي الفرصة لمعرفة أخطاء حكومة ذلك البلد التي تفخر بحكمها (١) » • كان روسو اذن يزمع تأليف كتاب ضخم عن النظم السياسية على غرار كتاب روح القوانين لمونتسكيو يجمع فيه الى جانب الدراسات النظرية والفلسفية مشاهداته وملاحظاته عن نظم الحكم في البلاد المختلفة التي زارها مضيفا الى كل ذلك تجاربه وخبراته • غير أن روسو وجد نفسه سنة ١٧٦١ أمام مشروع ضخم قد لا تكفي سنوات حياته الباقية لتحقيقه ففضل اخراج الجزء الذي كتبه من كتاب النظم السياسية تحت عنوان « في العقد الاجتماعي » سنة ١٧٦٢ ، مقتصرا على ما سبق أن أبداه من آراء في كتبه السابقة • على أن اخراج كتاب

---

(١) اعترافات ١ ٢ ـ ٩ (١٧٥٦) •

القعد لم يكن سهلا: اذ استدعى ذلك أن يعمد المؤلف الى جمع بعض الأجزاء التى ترتبط بعضها ببعض فى كتاب النظم ، بحيث تدور كلها حول فكرة مركزة واحدة ، مع اتلاف الأجزاء الأخرى • » وعلى ذلك لما كنت قد عدلت عن اخراج هذا المؤلف ، فقد صممت على اختيار ما يمكن فصله منه ، وعلى حرق الأجزاء الباقية • ولما بدأت العمل فى هذا الكتاب بنشاط ، بدون أن أتوقف عن تأليف كتاب اميـل فى نفس الوقت ، اسـتطعت أن أنتهى من كتاب العقد فى مدة أقل من عامين (٢) » • وهو فى هذا الكتاب يرد – كما سبق أن أشرنـا الى ذلك – على السؤال التى طالما أثاره فى مؤلفاته السابقة وهو : كيف السبيل الى تخليص الانسان من الشرور التى جرها عليه انتقاله من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية • فكتاب العقد الاجتماعى أبعد عن أن يكون غير متناسق مع مؤلفاته السابقة كما ظن ذلك بعض المؤلفين مثل جروتويزن (٣) الذى نعت روسو بازدواج المثالية ، اذ يتخذ نوعين متناقضين من المثاليات ، نوعا يمكن أن نستخلص من اميل والويز الجديد ، ثم على وجه الخصوص من خطابيه عن نقدم العلوم والفنون وأصل التفاوت بين الناس ، ثم نوعا آخر يقف من النوع الأول موقف النقيض ، وهو الذى يمكن اسـتخلاصه من كتاب

---

(٢) اعترافات (٢ – ١٠ – [١٧٥٩]) •
(٣) B. Groethuyesn . J. J. Rousseau, Paris 1949.

ملحوظات عن حكومة بولونيا ومن رسالته عن تشريع كورسيكا ثم على وجه الخصوص من كتاب العقد الاجتماعى .

والنوع الأول من المثاليات يقوم على مناداة روسو بالرجوع الى حالة الطبيعة التى كان الانسان يعيش فيها معزولا حرا طليقا من كل قيد ينمى ملكاته بنفسه عن طريق كتاب الطبيعة الكبير . ان حالة الطبيعة التى ينادى بها روسو ترد النفس الانسانية فيما يرى جروتويزن الى « أولى وأبسط عملياتها » ، وهى نفس لا تعرف الغش ولا الخداع ولا الخيلاء ولا الظلم .. ولا غير ذلك من الصفات التى غرستها فيها الحياة الاجتماعية ، لأن الانسان خير بطبيعته والمجتمع هو الذى يفسده . أما النوع الثانى من المثاليات فهو ما نادى به روسو فى العقد الاجتماعى وهو الرجل الاجتماعى ، أو المواطن الفاضل . فالرجل الطبيعى والرجل الاجتماعى مثلان نادى بهما روسو كمثالين للحياة ولكنهما متباعدان الواحد عن الآخر ، فالرجل الأول يعيش فى نفسه ولنفسه متتبعا طبيعته الخيرة ، متجاهلا الرأى العام والعادات والتقاليد ، بينما الثانى بالعكس يعيش لوطنه ومجتمعه خاضعا للرأى العام مقدسا العقل الجمعى .

ويعلل هؤلاء المؤلفون هذا التناقض الذى يزعمونه فى مثاليات روسو بأن حياته التى كانت مليئة بالمآسى هى

التى أملت عليه هذا التناقض أو أدت به اليه بشكل لم يستطع التخلص منه . فهو وقد ولد بائسا محتاجا ، فقيرا مريض الجسم والنفس معا تصور حياة يفر اليها من واقعه المؤلم ، حياة خيالية يحقق فيها ما لم يستطع أن يحققه فى حياته الواقعية . ولكن روسو مع ذلك لم يستطع أن يتجاهل الحياة الاجتماعية التى يعيش فى كنفها والتى تقرع سمعه صباحا ومساء فتمنى - وقد يئس من تحقيق حلمه وخياله - لو عاش كمواطن فاضل فى مجتمع فاضل ومن هنا أتى مثاله الثانى الذى يناقض مثاله الأول .

ويقابل هذا الرأى رأى آخر يرى بالعكس فى فكر روسو فكرا متماسك الاجزاء متناسق الأفكار ويتزعم هذا الرأى جوستاف لانسون (٤) وهو رأى سبق أن عرضناه وهو يتلخص فى أن روسو يود لو استطاع الانسان الرجوع الى المثال الطبيعى ، ولكنه لما وجد ذلك مستحيلا نادى ببديل عن هذا المثال الطبيعى وهو اصلاح الحياة الاجتماعية حتى يجد فيها الانسان بعض ما فقده من ميزات بانتقاله من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية .

---

(٤) Gustave Landon : « L'unité de la pensée de J. J. Rousseau » (Anales de la Société de J.J. Rousseau, Paris, 1912).

٣ ـ فكرة العقد الاجتماعى :

وإذا بحثنا فى مدى أصالة روسو فى كتاب العقد الاجتماعى لوجدنا أن فكرة وجود اتفاق أو عقد بين الحاكم والأفراد أو بين الأفراد بعضهم بعض على الخضوع لنوع معين من نظم الحكم فكرة قديمة ، فيذهب كونفشيوس الفيلسوف والحكيم الصينى (٥٥١ ـ ٤٤٩) ق.م الى أن الحاكم مفوض من الله على الأرض ليحكم وفق عقد يحدد نصوص هذا التفويض . والطاعة واجبة للحاكم طالما احترم نصوص هذا العقد والا فالأفراد لهم كل الحق فى الثورة ضده اذا حاد عن هذه النصوص . وفى نفس العصر الذى عاش فيه كونفشيوس نجد أتباع موتسى Motze وهو من الفلاسفة الصينيين البارزين يضعون كأساس للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد عقداً أبرم بينهم فى العصور السحيقة ، وعلى كل فرد احترام هذا العقد . وفى عصر أفلاطون بنى كثير من السوفسطائيين الدولة على أساس تعاقدى ، اذ نجد جلوكون فى جمهورية أفلاطون يتحدث عن الرأى الشائع الذى يذهب الى أن الأفراد قد عقدوا فيما بينهم عقداً يبتعد كل منهم بمقتضاه عن الظلم ، ولقد اعتنق هذا الرأى كثير من الأبيقوريين . وفى العالم الرومانى يذهب كارتيادس الى أن الناس كانوا يعيشون قديما بلا قانون وكان كل منهم يعتدى على الآخر مما أدى الى انتشار القلق والخوف ولذلك أبرموا عقدا فيما بينهم

يخضعون وفقه لنظام يختارونه . ثم يأتي سنكا (٣ ق.م ــ ٦٥ م) فيؤكد هذه الفكرة اذ يذهب الى أن الانسان كان فى المبدأ يعيش فى عصر ذهبى لا يخضع فيه لأية سلطة الا سلطة عقله ، وكان الناس متساوين اذ لم تكن الملكية الفردية قد عرفت بعد ، ولكن لظروف ما ظهر مبدأ الملكية الفردية فقضى على العصر الذهبى للانسانية اذ عمد الأفراد الى تدمير الملكية الجمعية وأصبحوا مشبعين بشهوة الجرى وراء الثروة والجاه . ومن ثم نشأت ضرورة انشاء نظم اجتماعية سياسية لكى تحد من شهوات الانسان واعتداء الناس بعضهم على بعض . ولقد اهتم الآبناء المسيحيون الأوائل بهذه الفكرة لأنهم وجدوا فيها تفسيرا للكتاب المقدس ، فالعصر الذهبى الذى أشار اليه سنيكا ليس الا العصر الذى كان يعيش فيه آدم وحواء فى الجنة قبل السقوط على الأرض بسبب الخطيئة التى ارتكبها ، أما القوانين ونظم الحكم والملكية الفردية .. فهى كلها نظم تعد فى ذاتها « شرا ضروريا » لكبح جماح شهوات بنى الانسان وللتكفير عن الخطيئة الأولى التى ارتكبها آدم . وفى مطلع العصور الحديثة زادت أهمية نظرية العقد الاجتماعى وذلك نظرا لانتشار الجمعيات الخيرية والطوائف

«Contribution to the History of Social Theory» Political Science Quarterly, 1891.

الدينية فى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة ، وهى كلها جمعيات تعاقدية أى تقوم على عقد يحدد اختصاصاتها ومجال عملها ، ولما كانت الدولة بمعنى من معانيها على الأقل ليست الا هيئة ذات اختصاصات معينة فقد كان من الطبيعى أن يلجأ كثير من المؤلفين الى تصويرها على أساس تعاقدى . ثم ان التجارة والصناعة قد انتشرت فى مطلع العصور الحديثة وهى تقوم على عقود قانونية مبرمة بين الأفراد والشركات والبنوك وتؤكد أهمية العقد فى دائرة النشاط الاقتصادى ، ولقد كان لهذه الحال أثرها المباشر على المفكرين السياسيين والاجتماعيين فى محاولتهم ايجاد تفسير معقول لخضوع الأفراد لسلطة الدولة . وهذا هو تعليل كل من د . ج . رتش Richie وفرانكلين جدنجر Giddings (٥) ويذهب كارليل الى أن فكرة « الميثاق الحكومى » كانت تسود السواد الأعظم من مفكرى العصور الوسطى لأن الحاكم كان فى رأيهم ممثلا للاله على الأرض ، يتولى سلطانه وفق ميثاق خاص . أما الاهتمام بفكرة العقد فى بدء العصور الحديثة فكان استمرارا لتلك المعركة التى ثارت فى العصور الوسطى المتأخرة حول سلطة الملك ومداها . ولكن ثمة سبب يبدو فى رأينا فاصلا فى الموضوع . ذلك أن الكنيسة كانت طوال العصور الوسطى تطغى على سلطة الملوك وحدثت طوال تلك العصور معارك فلسفية بل وعسكرية بين انصار كل من الفريقين الى أن قضى على سلطة

الكنيسة فى بدء العصور الحديثة بعوامل النهضة والاصلاح الدينى وبدأت تظهر القوميات الأوربية الحديثة ، وبدأ الملوك يمارسون سلطانهم بعنف وقسوة بسبب تلك العقدة التى تكونت لديهم بسبب طغيان الكنيسة عليهم طوال العصور الوسطى فانتشرت الدكتاتورية وانتشر حكم الطغيان فى كل مكان من القارة الأوربية فى أسبانيا وفى فرنسا وفى انجلترا وفى هولندة وفى المدن الايطالية التى كانت تتبع بعضها النظام الملكى .. فى كل مكان . وكان القانون يحمى هؤلاء الملوك من كل نقد ويعفيهم من أية مسئولية . ولقد أدت هذه القسوة الى وضع سلطة الملوك على بساط البحث ولا سيما مسألة الحق الالهى للملوك ، ولم يجد المؤلفون أسلم ولا أكثر أمانا من عرض هذه المسألة وأشباهها فى صورة قصة خيالية يعبرون فيها عما يجيش فى صدورهم من نقد لهذا الطغيان ويرسمون الصورة التى يفتقدونها فى واقعهم. ولقد استخدم المؤلفون نظرية العقد لتوجيه نظر الملوك الطغاة الى أنهم ليسوا من عنصر يعلو على عنصر البشر وأنهم يحكمون وفق قواعد متفق عليها منذ الأزل وأن عليهم أن يخضعوا لهذه القواعد كشرط أساسى لطاعة الأفراد لهم لأن العقد الكامل يحمل دائما التزامات متقابلة ، فعقد البيع مثلا يفرض على المشترى أن يدفع الثمن وعلى البائع تسليم الشىء المباع فاذا نقض أحدهما التزامه ولم يوف به كان الآخر فى حل من نقض التزامه . فنظرية العقد هى أتم صورة قانونية

وفسفية يستطيع عن طريقها الفيلسوف أو السياسى أن يهدم النظرية التقليدية التى سادت منذ العصور القديمة من أن الملك فوق القانون أو أنه متحلل من كل قانون Legibus Solutus وان كان بعض المؤلفين قد استخدمها بالعكس فى تثبيت الطغيان .

لكل هذه الأسباب انتشرت اذن نظرية العقد على لسان عدد لا يحصى من المؤلفين فى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة من أمثال مارسيلودى بادوا وجيوم دوكان ونيقولا دى كوزا ثم على وجه الخصوص اينياس سلفيوس (١٤٠٥ – ١٤٦٤) الذى عرض فكرة العقد فى كتابه « فى مصدر السلطة الرومانية وضمانها «De ortu et auctoritate imperii romani» حيث فرق بين العقد الاجتماعى والعقد السياسى ، فالأفراد فى المبدأ كانوا يعيشون على الطبيعة وكانت علاقاتهم قائمة على الحروب مما اضطرهم الى انشاء نظم اجتماعية تنظم علاقاتهم بعضهم ببعض داخل نطاق « عقد اجتماعى » أبرم بينهم ، ثم وجدوا بعد ذلك ألابد من انشاء حكومة لكى تقوم بالسهر على هذه النظم ، وتمت هذه الخطوة داخل نطاق « عقد حكومى أو سياسى » . ثم عرض هوكر H. Hooker (١٥٥٢ – من رجال الدين المسيحى الانجليز هذه النظرية فى كثير من التفصيل فى كتابه « قوانين السياسة الكنسية » وكذلك فرانسسكو سوارث Suarsz وخوان ماريانا

(١٥٣٦ ـ ١٦٢٤) .. وغيرهم . وأخيرا نصل الى كبار مؤلفى المذهب التعاقدى المحدثين وهم الذين تأثر بهم روسو مباشرة . ففى القرن السابع عشر وجدت فكرة العقد عند هوبس وبوصويه وجروسيوس واسبينوزا ولوك. فذهب هوبس مثلا فى كتاب التنين أو Leviathan الى أن الملك يحكم وفق عقد لا رجوع فيه تنازل الأفراد بمقتضاه للملك عن كل حق لهم . فقد عاش الانسان فى المبدأ فى حالة الطبيعة التى كانت « حربا لكل انسان ضد كل انسان » ، أى كانت تقوم على القوة والاعتداء ، ولكن الانسان وجد أن مصلحته وضع حد لهذه الحال والوصول الى حال يسودها السلام الدائم بين الناس فتنازل عن قسط من قوته على شرط أن يفعل الآخرون بالمثل ، وعلى ذلك نشأ بين الناس عقد مبدئى قائم على خوف الناس بعضهم من بعض وعلى أساس أن هذا العقد سيحقق لهم ميزات تفوق ما يتمتعون به فى حالة الطبيعة . ولكى تسود السلم بشكل أكثر استقرارا لجأ الناس الى اضافة عقد جديد الى العقد الأول ، عينوا بمقتضاه ممثلا أو نائبا عنهم يقوم بتطبيق العقد الأول ، وهذا الممثل هو الحاكم الذى جمع فى يده كل ما كان يتمتع به كل شخص فى حالة الطبيعة من قوة أو سلطة . وأصبح الحاكم منذ تلك اللحظة ذا سلطان كامل على الأفراد لأنهم قد تنازلوا طواعية ولمصلحتهم عن كل حق لهم ، وعلى ذلك فطغيان الحاكم شىء مشروع فالعدل ما يراه عدلا ، والدولة ممثلة فى الملك لها

كل الحقوق وهي بمثابة روح لذلك الجسم الضخم وهو الشعب وهي أشبه شيء بذلك العملاق المخيف الغريب الذي أطلق عليه الكتاب المقدس اسم اللوياثان •

ومن هنا نجد كيف استغل هوبس نظرية العقد في تبرير طغيان الحكام في القرن السابع عشر ولا سيما أسرة ستيوارت في انجلترا • ويذهب بنوا اسبنوزا سنة ١٦٧٠ في رسالتيه السياسية ، والدينية السياسية الى رأى مشابه لرأى هوبس مع تخفيف من حدة الحكم المطلق فالأفراد بعد العقد لم يفقدوا كل حقوقهم — كما ادعى هوبس — بل بقى لهم أن يتمتعوا بحريتهم في التفكير وفي التعبير عن أرائهم• وهنا نجد أن الملك ليس مطلق التصرف كما هي الحال عند هوبز • ولكن للأفراد أن يثوروا على الطغيان بوصف أن الثورة هي الوسيلة الوحيدة لضمان حريتهم • وفي كتاب « الحكومة المدنية » يقف جون لوق سنة ١٦٩٠ موقفا يخالف موقف هوبس على خط مستقيم، فهو يذهب الى أن حالة الطبيعة لم تكن أبدا حالة حرب . ولم يكن أساسها تحكيم الغرائز ، بل كانت حالة يعيش فيها الانسان حرا ويتصرف على أساس عقلي كان من شأنه أن يخفف من أثار الحرية المطلقة • غير أن حالة الطبيعة لم تكن تخلو من متاعب اذ كانت حالة تسيطر عليها أحيانا المخاوف والأخطار بسبب فساد بعض الأفراد وكان يعوزها ثلاثة أشياء : قانون مستقر واضح ، قاض عادل يحكم بين

الأفراد وأخيرا قوة تنفيذ تستطيع تنفيذ القانون ، ولذلك وضع الأفراد حدا لحالة الطبيعة وكونوا الحياة المدنية وفق عقد أبرم بينهم ·

والحاكم فى هذا العقد أو الملك ليس الا مجرد حكم بين الأفراد فهو لا يتمتع بحقوق تعلو على حقوق الأفراد الذين يستطيعون باستمرار استخدام حقوقهم الطبيعية ضده · فالثورة على الملك الطاغى حق مشروع للأفراد لأنه فى هذه الحالة يكون قد أخل بشروط العقد وجعلهم فى حل هم الآخرين من الارتباط به ·

ولقد تأثر روسو – كما سنرى – بفلسفة لوق ، وهو يقول فى احدى رسائله « ان لوق على وجه الخصوص قد عالج الموضوعات بنفس المبادىء التى سرت عليها »(٦)·

أما فى القرن الثامن عشر فيبدو أن نظرية العقد كانت قد أصبحت من الذيوع والوضوح بحيث كان المؤلفون يعتبرونها حقيقية واقعة لم تعد تستلزم افراد

---

(٦) رسائل الجبل (الرسالة السادسة) ·

مؤلف لها ولذلك لا نكاد نجد فى ذلك القرن الا كتاب روسو وان كان هذا القرن قد عرف كثيرا من المؤلفات السياسية الهامة مثل كتاب « روح القوانين » لمنتسكيو سنة ١٧٤٨ الذى تأثر به روسو كثيرا الى جانب تأثره بكتاب مواطن له من جنيف وهو بيرلاماكى Burlamaqui الذى ألف سنة ١٧٥١ « مبادىء القانون السياسى » ، وهو مؤلف كان له أثر ملموس على تفكيره .

تلك هى حياة جان جاك روسو ، ومؤلفاته والأصول التاريخية لفكرة العقد الاجتماعى ، ولننتقل الآن الى دراسة كتاب العقد الاجتماعىّ وما ورد به من نظريات ومبادىء .

٤ ــ محتويات كتاب العقد :

ينقسم كتاب العقد الاجتماعى الى أربعة أجزاء تحمل العناوين الآتية على التوالى :

١ ــ فى الميثاق الاجتماعى . Du Pacts Social

٢ ــ فى السلطان . De la Souveraineté

٣ ــ فى الحكومة . Du Gouvernement

٤ ـ فى كيف تسير الأمور فى المدينة (الفاضلة)
Du Fonctionnement d'une Cité

وكل جزء من هذه الأجزاء مقسم الى عدد من الفصول

وسنتناول هذه الأجزاء الأربعة بالترتيب :

الجزء الأول : فى الميثاق الاجتماعى :

يقول روسو فى مقدمة هذا الجزء انه سيحاول البحث عن الأساس الشرعى للنظام المدنى ، أى سيحاول البحث عن الأساس الذى ترتكز عليه سلطة الدولة وطاعة الأفراد لها • ثم يقول فى الفصل الأول من هذا الجزء « ان الانسان يولد حر ولكنه مكبل بالأغلال فى كل مكان » • فكيف اذن انتقل الانسان من الحرية التى ولد فيها الى حالة من العبودية تسيطر عليه ويخضع فيها لسلطان يستذله ويتحكم فى مصيره ، وعلى أى أساس حدث ذلك ؟ ـ لا يمكن أن يكون القانون الطبيعى أساس هذا الاستعباد (٧) • ذلك أن الأسرة وهى أقدم مجمتع فى العالم ، هى المجتمع الطبيعى بين صور المجتمعات البشرية • وفى هذا المجتمع الطبيعى لا يخضع الأولاد للأب والأم

(٧) الفصل الثانى •

الا طالما كانوا فى حاجة الى رعايتهما والمحافظة على حياتهم، فاذا كبروا ولم يعودوا بحاجة الى الأب والأم أصبحوا أحرارا مستقلين مثلهما الا اذا استمروا خاضعين لهما عن طواعية وبشكل غير طبيعى . والأسرة ليست الا النموذج الأول للمجتمع السياسى فالسلطان يمثل الأب والشعب يمثل الأولاد والكل لما كانوا أحرارا متساوين لا يمكن أن يتنازلوا عن حريتهم الا لصالحهم ولما يكون من شأنه أن يحافظ على حياتهم وبقائهم ، لأن القانون الطبيعى الأول للانسان هو أن يسهر على المحافظة على نفسه وعلى بقائه . فالسلطان الذى يحكم الأفراد وفق مصلحته بعيدا عن مصالحهم ، ليس لحكمه أى سند من القانون الطبيعى ، بل ان حكمه هذا ضد القانون الطبيعى على خط مستقيم . ولكن اذا لم يكن القانون الطبيعى هو الأساس ربما يكون قانون الأقوى هو أساس هذه الحال . ولكن « أقوى انسان لن يكون أبدا من القوة بحيث يستمر دائما سيدا ، ما لم يحول قوته الى حق وطاعته الى واجب » . ولكن القوة الجسمية لا يمكن أن تكون أساسا بحال من الأحوال للحق لأن القوة تعنى القدرة الجسمية فاذا خضع لشخص قوى من البدنية فان خضوعهم سيكون عملا اقتضته الضرورة ولن يكون عملا طوعيا ، ولن تؤدى القوة الى خلق حق لأن من صفات الحق أن يطاع صاحبه عن واجب وليس عن خوف ، وما أشبه الحاكم الذى يحكم بالقوة بصاحب عصابة يهاجم الناس ليغتصب منهم أمتعتهم . فكما أن

القوة هنا لا تمنح حقا كذلك هى فى المجال السياسى لا يمكن فى رأى روسو أن تكون أساسا لحقوق ونظم (٨).

« ويجب أن نتفق اذن على أن القوة لا تنشىء حقا وأن الناس ليسوا ملزمين بالطاعة الا للقوة الشرعية » . وعلى ذلك يستمر روسو فى البحث عن الأساس الذى يبرر مشروعية انتقال الانسان من الحالة الطبيعية التى كان فيها حرا من كل قيد الى الحالة الاجتماعية التى هو فيها مستعبد — على حد قوله — ويستمر روسو فى البحث عن هذا الأساس فيتساءل عما اذا كان ثمة عقد بين الحاكم والأفراد بمقتضاه عن حريتهم له على غرار تعليل هوبس فى كتاب اللويثان أو جروسيوس فى كتابه الشهير « فى قانون الحرب والسلم De jure belli et pacis» ويناقش روسو فكرة جروسيوس الذى ذهب الى أن الطغيان الملكى مشروع لأن لكل فرد الحق فى أن يتنازل عن حريته لسيد يختاره ، واذا كان ذلك صحيحا ومشروعا بالنسبة لأى فرد فلماذا لا يكون مشروعا بالنسبة لشعب بأكمله اذ يتنازل عن حريته لحاكم من الحكام ؟ ويرد روسو على ذلك بأن طبيعة الانسان تجعله لا يتنازل عن حريته الا فى نظير ميزة أكبر منها ستعود عليه ولا يمكن أن نجد شيئا يمكن أن

---

(٨) الفصل الثالث .

يعادل حرية الانسان فى التصرف للمحافظة على بقائه ، حتى السلام أو الأمن الداخلى الذى يدعون أن الحاكم الطاغى يوفره لرعاياه نظير تنازلهم عن حريتهم أمر لا وجود له ، لأن جشع الحاكم وطمعه الذى لا يعرف حدودا واعتداءاته على الأفراد هى بمثابة حروب تهدد أمنهم باستمرار . كما أن التنازل عن الحرية معناه التنازل عن صفة الانسانية ، بل التنازل عن واجبات الانسان نحو نفسه ، فهو اذن ضد الطبيعة الانسانية وبالتالى لا يكون لأى انسان أو لأى شعب أن يتنازل عن حريته لأى شخص .

ويحلل روسو مصادر الاسترقاق مبينا كيف أنها ليست مشروعة ، حتى الحرب والغزو يرى فيهما مصدرين غير مشروعين للاسترقاق ، لأن الحرب هى علاقة بين دولة ودولة أخرى وليست علاقة بين أفراد دولة وأفراد دولة أخرى ، هى علاقة شيئية أو عينية « وليست علاقة شخصية » ، اذ تستطيع الدولة المنتصرة الاستيلاء على أراضى الدولة المهزومة ولكن عليها أن تحترم الأشخاص من حيث هم أناسى وعليها أن تحترم الأملاك الخاصة ، ومن ثم فلا حق لحاكم الدولة المنتصرة فى أن يسترق رعايا الدولة المهزومة . فالطغيان حتى فى هذه الحالة غير مشروع (٩) .

---

(٩) الفصل الرابع .

ولكن اذا لم يكن ثمة عقد مشروع بين الشعب وبين الحاكم الطاغى يبرر طغيانه ، فانه هناك ميثاقا اجتماعيا يختلف عن ذلك العقد المزعوم وهو الذى يجب أن نبحث عنه ونتذاكر نصوصه (١٠) • ففى المرحلة السابقة على تكوين السلطان السياسى والمدنى كان الأفراد أحرارا متحللين من كل قيد الا من واجب كل منهم الطبيعى نحو المحافظة على نفسه ، ولكن حدثت ظروف جعلت من الصعب استمرار هذه الحال الطبيعية ووجد الأفراد أنهم مهددون بالفناء ان لم يبحثوا عن مخرج من هذه الحال • ولم يكن لدى كل منهم الا قوته وحريته وهما الأداتان الوحيدتان اللتان كان يستخدمهما فى المحافظة على بقائه ، لذلك وجدوا أن ليس ثمة من وسيلة لانقاذهم من حالة الطبيعة الا « البحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع من شأنه أن يحمى ويقى شخص كل عضو وأمواله •• شكل للوحدة يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الأعضاء الآخرين غير خاضع مع ذلك الا لنفسه ، ويظل أيضا متمتعا بنفس الحرية التى كان يتمتع بها من قبل » • وتلك هى المشكلة الحقيقية والرئيسية التى يبحث العقد الاجتماعى عن الحل الصحيح لها •

(١٠) الفصلان الخامس والسادس •

ونصوص هذا العقد الذى أبرم بين الأفراد محددة تحديدا دقيقا بطبيعة هذا العقد نفسه بحيث أن أى تعديل فيها يجعل العقد لاغيا وبحيث يستطيع كل فرد أن يسترجع حريته الطبيعية التى تنازل عنها اذا ما اعتدى معتد على نصوص العقد وأحكامه • ووفق هذا العقد يعد كل مسهم أو مشترك أو عضو متنازلا بلا تحفظ عن حقوقه للمجموعة • وهذا التنازل ليس لمصلحة شخص معين بل هو لمصلحة الجماعة التى هى مصلحة كل فرد من الأفراد، « فكل شخص منا يضع تحت تصرف الجماعة شخصه وكل قوته تحت قيادة الادارة العامة » • فكل شخص سيصبح عضوا فى هيئة معنوية أو أخلاقية تتكون من الأفراد المنضمين اليها ، وهذه الشخصية العامة التى تتكون من اتحاد الأفراد هى ما كان الأقدمون يطلقون عليها اسم المدنية ويطلقون عليها الآن اسم الجمهورية أو الهيئة السياسية ، التى يسميها أعضاؤها باسم الدولة أو السلطان • أما المشتركون فيطلق عليهم اسم جمعى وهو الشعب ، وفى علاقاتهم بعضهم ببعض يطلق عليهم اسم المواطنين بوصفهم مشتركين فى هيئة ذات سيادة ، كما يطلق عليهم اسم الرعايا بوصفهم خاضعين لقوانين الدولة•

والميثاق الاجتماعى والحال هذه يشتمل على التزامات متبادلة بين جمهور الشعب والأفراد ، وكل فرد من أفراد الجماعة سيكون ذا صفتين يقابل كل منهما التزامات ، فهو

بوصفه جزءا من السلطان الذى لا مصـــدر له الا الشعب أو مجموع الأفراد متعاقد مع هؤلاء الأفراد وملزم ازاءهم ، وهو بوصفه فردا من أفراد الشعب متعـاقد مع السلطان العام للجماعة ومسئول أمـام هذا السلطان ، فالفرد اذن يمكن أن يقال عنه انه متعاقد مع نفسه ، فهو بصفته من رعايا السلطان متعاقد مع نفســه بصفته جزءا من هـذا السلطان • وهذا السلطان المكون من الأفراد المتحدين فى الهيئة الاجتماعية أو السياسية ليس له أية مصلحة ولا يمكن أن تكون له مصلحة تخالف مصلحتهم العامة بل ان مصلحة هذا السلطان لا يمكن أن تكون مضادة لمصلحة كل فرد على حدة كما سنرى ذلك جليا عند كلامنا عن الارادة العامة • ولما كان كل فرد قد تنازل تنازلا مطلقا عن كل شىء للجماعة وهو بهذا انما يتنازل عن كل شىء لنفســه هو ، بوصفه عضوا فى هذه الجماعة ، ولما كان العقد أو الميثاق الاجتماعى يصبح لا قيمة له اذا أبيح لأى عضو الخروج عليه ، فان أبسط النصوص المتضمنة فى هذا الميثاق تقتضى منع أى خروج على نصوص هذا العقد بالقوة • ولكن ما هى الميزات التى ستعوض الأفراد الخاضعين للعقــد عن ميزاتهم التى فقدوها بانتقالهم من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية أو المدنية ؟ ذلك هو موضوع الفصل الثامن :

يقول روسو ان الانتقال من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتمـاعية يحدث فى الانسان تغيرات عميقة فهو يجعله خاضعا للعدل بدلا من الخضوع للغريزة وتصبح أعمـاله

ذات قيمة أخلاقية كانت خلوا منها وهو فى حالة الطبيعة ، لأن الانسان فى هذه الحالة الأخيرة كان بريئا ، عادلا وكان يفعل الخير طواعية وبشكل طبيعى ولذلك كانت الفضيلة التى يتحلى بها فضيلة سلبية ، أما فى الحالة الاجتماعية فانه ينصرف وفق معـايير أخلاقية محددة وعن علم تام بهـذه الأخلاقية فهو يفعل الخير لذاته ويقدس الواجب لذاته لا لأى اعتبار آخر ، فالحالة الاجتماعية تحوله من كائن خاضع للغريزة الى انسان خاضع للواجب الأخلاقى • وهنا نجد تأثر روسو بفلسفة سقراط والفلاسفة اليونان واضحا ، فسقراط ومعظم الفلاسفة اليـونان كانوا يعتقـدون أن الانسان خير بطبيعته وأنه لو عرف الخير فلابد سيتجه اليه وهو لا يفعل الشر الا عن جهل ، وان كانت المقـارنة بين سقراط وروسو هنا قد لا تكون جائزة لأن سقراط يصف الفرد الكائن فى جماعة بينما رجل الطبيعة الذى يتحدث عنه روسو شخص لم يعرف بعد الحياة الاجتماعية •

والحالة الاجتماعية تجعل الانسان خاضعا لعقله بدلا من أن كان خاضعا لغريزته فى الحالة الطبيعية والانسـان يفيد من انتقاله الى الحالة الاجتماعية ميزات كثيرة تعوض ما فقده من تركه لحالة الطبيعة ، فالحياة الاجتماعية تؤدى به الى استخدام ملكاته العقلية وتنمية هذه الملكات واتساع مداركه وأفق تفكيره كما أنها تسمو بعواطفه وبروحه لدرجة تجعله أحيانا يشكر الظروف التى أدت به الى الخلاص من

حالة الطبيعة الى الأبد والانتقال الى الحالة الاجتماعية • ذلك أن هذه الحالة قـــد حولته من حيوان غبى الى موجود ذى نشاط ذهني ، أى حولته من حيوان الى انسان •

ثم يعمل روسو حساب الخسائر والمكاسب فى الانتقال من الحالة الطبيعية الى الحالة الاجتماعية ، فالانسان قد فقد الحرية الطبيعية وحقه المطلق فى كل ما يفعل ولكنه كسب الحرية المدنية المحدودة بالارادة العامة ثم الملكية التى تضمنها له الجماعة ، والحرية الطبيعية ليست الا استعبادا لأن الانسان يكون خاضعا فيها لنوازعه ، أما الحرية المدنية فهى الحرية الحقيقية بمعنى الكلمة لأن الانسان يخضع فيها لقانون مدني وضعه لنفسه بنفسه • أما عن الملكية فى حالة الطبيعة فكانت قائمة على القوة الجسمية وهذه ليس فيها أى ضمان لبقائها واستمرارها ، أما فى الحالة المدنية فالمجتمع هو ضامنها وهى لذلك ملكية مستقرة مقدسة • ويتحدث روسو فى الفصل التاسع والأخير من هذا الجزء عن الملكية وكيف أن الأفراد الذين تتكون منهم الهيئة السياسية قد تنازلوا أيضا للجماعة عن ملكياتهم أيا كان مصدرها ، فحق الملكية الذى يتمتع به الأفراد على ممتلكاتهم الخاصة خاضع دائما للمبدأ العام وهو أن الملكية الحقيقية لسلطان الهيئة السياسية فى مجموعها لا للأفراد الذين قد يسمح لهم هذا السلطان بالتمتع وفق قواعد يراها •

ويختتم روسو هذا الجزء قائلا بأن الحالة الاجتمـاعية

ليس من شأنها أن تقضى على المساواة التى كانت موجودة فى حالة الطبيعـة بين الأفراد لأنهـا قد أحلت المسـاواة الاجتماعية محل المساواة الطبيعية • ولا شك أن المساواة الاجتماعية قد أدت كذلك الى القضاء على ما كان موجودا من حالة عدم المساواة بين الأفراد أحيانا سواء من حيث القوة الجسمية أو المقدرة الذكائية اذ أصبح الكل سواء بفضـل العقد الاجتماعى •

وقبل أن ننتقل الى الجزء الثانى نود أن نلفت النظر الى أن روسو كان يعتقد كأرسطو وعلماء النفس والاجتماع المحدثين أن الانسان لا تنمو ملكاته الفكرية ومداركه العقلية الا فى المجتمع وبالمجتمع • وقد أثبتت الأبحـاث العلمية الحديثة تلك الملاحظة ، فقد أدت الظروف ببعض الأطفال أن ينشأوا فى أحراش الهند وأستراليا بعيدين عن المجتمع، وباختبار مستويات ذكاء هؤلاء الأطفال وجد أن مستوياتهم منحطة جدا وأنهم الى الحيوانات أقرب منهم الى الأناسى ، ولذا يطلق عليهم بعض العـلماء الأطفال ـ الذئاب ، أو الأطفـال ـ الجن Wolf or fairy children فالمجتمع كمـا يقول تشارلس كولى هـو الذى ينمي مدركات الفرد ويخلق منه انسانا بمعنى الكلمة •

الجزء الثاني - في السلطان :

ان أول وأهم نتيجة لكل ما تقدم هي أن للارادة العامة La volonté générale وحدها الحق في قيادة قوة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التي أنشيء من أجلها النظام السياسي وهي الصالح • ولما كان السلطان ليس شيئا آخر الا اختصاص الارادة العامة التي - كما سنرى - تمثل ارادة «الأنا الاجتماعية» أو الشخص المعنوي الذي يتكون من مجموع الأفراد ، فان هذا السلطان لا يمكن التنازل عنه لشخص أو عدة أشخاص • فالارادة العامة يجب أن تمارس السلطان بنفسها وبدون نواب أو ممثلين ينوبون عن الأفراد أو الشعب الذي هو مصدرها (١١) • ولنفس الأسباب لا يمكن أن ينقسم السلطان الى أجزاء أو أقسام منفصلة ، لأن الارادة العامة التي هي مصدر السلطان وممارسه الوحيد ، اما أنها عامة بمعنى الكلمة وحينئذ تكون مصدر القانون ، واما أنها لا تعبر الا عن جزء من الشعب وحينئذ لا تكون عامة ولا تكون مصدرا للقانون ، ولما كانت الارادة

---

(١١) الفصل الأول •

العامة واحدة غير متعددة فان السلطان الذى تمارسه لا يمكن أن ينقسم ٠

وهنا ينتقد روسو انقسام السلطان الى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية قائلا ان السياسيين لم يستطيعوا قسمة السلطان فى مبدئه فراحوا يقسمونه فى موضوعه فأصبح السلطان أشبه شىء بموجود غريب مكون من أجزاء مختلفة. أو أشبه شىء برجل ذى عدة أجسام : جسم مزود بالعيون وآخر مزود بالأذرع وثالث بالأقدام ٠٠٠ وهكذا (١٢) ٠

ولكن ما هى الارادة العامة التى هى الممارس الوحيد للسلطان والتى هى مصدر القانون ؟ (١٣) انها ارادة تتكون فى المجتمع عندما يتعلم كل فرد كيف يضحى بمصلحته الفردية فى سبيل صالح أسمى وهو الصالح العام ، اذ ينتج حينئذ عن تمسك الأفراد بالصالح العام دون سواه روح عامة تهدف دائما الى تحقيق هذا الصالح ، وهذه الروح العامة هى الارادة العامة ٠ ذلك أن أسمى ارادة للانسان من بين كل ما يريد هى تلك التى تريد أسمى صالح للدولة ، « انها أعم ارادة » ٠ والارادة العامة هى « صوت الكل اذ

---

(١٢) الفصل الثانى ٠

(١٣) هنا سنضطر الى الكلام عن الارادة العامة كما بينها روسو فى العقد وفى مؤلفاته الاخرى ٠

يعبر عن صالح الكل ، وهى أكبر الارادات عدلا ذلك أن كل عمل من الأعمال انما يتم نتيجة ارادة ، ولكن ارادة الانسان فى صلاح الدولة وخيرها تعد من الناحية الأخلاقية أسمى ارادة ٠

والارادة العامة هى ارادة الأفراد فى جملتهم ٠ فروسو قد قال بما سيقول به الفلاسفة الألمان والمدرسة الاجتماعية الفرنسية فيما بعد من أنه يتكون فى كل جماعة روح عامة أو عقل جمعى يكون نتيجة لتفاعل عقولهم الفردية بحيث يتكون من هذا التفاعل عقل جديد يختلف عن عقول الأفراد أنفسهم أو هذا العقل الجمعى هو ما سماه روسو « الأنا أو الذات العامة » «Un moi commun» ٠ والجسم السياسى أو الهيئة السياسية له أيضا من حيث هو كائن أخلاقى ارادته العامة التى تتركب من «خير ارادات جميع المواطنين» والارادة العامة ليست ارادة الجميع «La volonté فهى ليست مجموع هذه الارادات وانما هى روح عامة تعبر عن الارادات الخيرة للأفراد فيما يخص العام ٠ وهذه الارادة هى وحدها مصدر القانون وهى وحدها التى تمارس السلطان وتوجه قوى الدولة لأن اختلاف المصالح الخاصة هو الذى جعل من الضرورة انشاء المجتمعات والانتقال من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية ٠

وللارادة العامة السلطة المطلقة على جميع الأفراد ، ولابد أن تكون ناتجة عنهم مباشرة لا عن ممثليهم ، فروسو لا يؤمن

بالنقابات ولا بالجمعيات ولا بالمجالس النيابية لأن ارادات كل هذه الهيئات ارادات خاصة تقوم بالمناورات ضد بعضها بعض وضد الارادة العامة (١٤) ٠ فالأفراد يجب أن تكون علاقتهم بالدولة علاقة مباشرة ولا تكون بحال ما من خلال نقابات أو جمعيات أو مجالس أو هيئات ٠ وهنا نجد موضوعا طال النقاش فيه بين علماء الاجتماع والسياسة وهو التساؤل عما اذا كان وجود هيئات متوسطة بين الدولة والأفراد يؤدى الى مزيد من ضمان الديمقراطية أو بالعكس يؤدى الى عرقلة الديمقراطية ٠ روسو يرى فى هذه الهيئات عائقا للارادة العامة عن الظهور بشكل واضح ، ويرى جورفتش أستاذ الاجتماع بالسوربون أن فى مثل هذه الهيئات أكبر ضمان لحرية الفرد بدليل أن الحكام الذين يتبعون سياسة الطغيان يعمدون أولا الى حل مثل هذه الهيئات المتوسطة ٠ أما أرمان كيفلييه ، الذى كان أستاذا بالسربون أيضا ، فيعتقد أن الهيئات المتوسطة التى كانت تنشأ فى العصور القديمة على أساس الدم أو الأصل كانت حقا جمعيات تؤدى الى الطغيان أو جمعيات اليوم التى تنشأ بشكل حر طليق فهى من أهم وأكبر عوامل ضمان الديمقراطية ٠

ولقد بالغ روسو فى مؤلفاته فى تقديس الارادة العامة حتى كاد يؤلهها لأنها صوت الشعب وصوت الشعب من

---

(١٤) الفصل الثانى والثالث ٠

صـوت الله ، الى حد أن جعل منها أحيانا « دينا ودنيا » ، تقابل الخارج عليهـا عقوبة الاعـدام كمـا سنرى · ولكن للسـلطان الذى تمارسـه الارادة العامة حـدودا يجب ألا يتعداها ، لأن كل فرد عندما تنازل للهيئة الاجتماعية عن حريته وماله انما كان يهدف الى توجيه كل ذلك للصـالح العام الذى يعـد صالحه هو فى نفس الوقت ، وعلى ذلك فالهيئة الاجتماعية أو الشعب ، يجب أن توجه سلطانها الى كل ما فيه مصلحة الشعب وكل ما يتمشى مع نصوص العقد الاجتماعى ، فاذا وجه السلطان الى غير ذلك لم يكن له سند مشروع من العقد الاجتماعى ، فالسلطان مثلا لا يستطيع أن يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين لأن تحقيق المساواة من الأغراض الهامة التى عقد العقد من أجل تحقيقها وكذلك الاعتـداء على الحريات أو تقييدها بسبب لا يمت للصـالح العـام بصلة (١٥) · فالسلطان اذا خرج عن النصوص المتعارف عليها في العقد الاجتماعى يكون حينئذ غير معبر عن الارادة العامة أو عن الهيئة الاجتماعية ·

والارادة العامة هى المصدر الوحيد للقانون · ذلك أن العقد الاجتماعى قد أدى الى وجود الهيئة الاجتماعية ، وبذلك تنتهى مهمته وتبدأ مهمة التشريع الذى عليه أن يمنح الهيئة

---

(١٥) الفصل الرابع ·

الاجتماعية الحركة ويعبر عن ارادتها (١٦) . والقانون عبارة عن علاقة بين الشعب بوصفه صاحب السلطان وبين الشعب بوصفه خاضعا للسلطان فى مسألة عامة . فعندما يقرر الشعب رأيا فى مسألة عامة ، محددا موقف السلطان (الشعب بوصفه حاكما) من الدولة (الشعب بوصفه خاضعا للسلطة) ، فان هذا القرار هو القانون . فالقانون في رأى روسو هو ما نطلق عليه اليوم اسم الدستور ، اذ القانون فى رأيه يجب أن يتناول مسائل عامة لا تخص هيئة أو طبقة معينة لأنه في هذه الحالة الأخيرة لن يكون علاقة الكل مع الكل . بل سيكون علاقة الكل مع الجزء أى لا يكون قانونا . فالمسائل العامة هي وحدها موضوع القوانين وهي وحدها الجديرة بأن تشتغل بها الارادة العامة . أما ما نسميه نحن اليوم بالقوانين المدنية والجنائية والسياسية فهي في رأى روسو لاتعد قوانين بل هى مراسيم تدخل فى اختصاص الحكومة ، وليس لها شرف الانتساب للارادة العامة .

ولكن مهمة التشريع فى نظر روسو مهمة ثقيلة صعبة تستلزم أحيانا عقولا جبارة ، بل آلهة تستطيع أن تعرف أحسن القوانين وأنسبها ويحدث دائما لا سيما فى بدء تكوين الدولة أن يأتى عبقرى ذو عقل جبار ويشرع للدولة الجديدة مثل سولون وليكرجوس ويحاول اقناع الأفراد

---

(١٦) الفصلان الخامس والسادس .

بضرورة الامتثال للقوانين ٠ ومثل هؤلاء المشرعين لا يجب أن ننظر اليهم على أنهم أصحاب سلطان أو حكام بل هم مجرد « مقترحين للقوانين » لأنهم ليسوا الشعب صاحب السلطان الوحيد وليست ارادتهم عامة وان كانوا قد يكونون معبرين عنها ٠ ومثل هؤلاء المشرعين الذين نجدهم فى بدء تكوين الدول لا سلطان لهم على الأفراد ولا يستطيعون الزام الأفراد باتباع قوانينهم المقترحة ، ولذلك نجدهم دائما يلجأون الى الآلهة يرجونها لكى توفق أفراد الشعب الى السير على تلك القوانين (١٧) ٠

على أن المشرع قبل أن يقترح القوانين يجب عليه أن يلحظ حالة الشعب الذى يشرع له فهناك شعوب أقل من غيرها فى استعدادها لتقبل القوانين الجديدة ٠ فالشعوب « الشائخة » التى رسخت فيها عادات وتقاليد تبلورت وجمدت مع الزمن أقل استعدادا لقبول تشريعات جديدة من غيرها ٠ وأحسن مرحلة للتشريع هى المرحلة التى يكون فيها الشعب فتيا لم يمض وقت طويل بعد على تكوينه ٠ وعلى المشرع أن يمهد الشعب لتشريعاته كما يمهد المهندس الأرض ويختبرها ويقوى أجزاءها الضعيفة قبل أن يقيم البناء عليها كما يجب أن يلاحظ المشرعون إن ما يصلح لشعب قد لايصلح لآخر ، فلكل شعب ظروف تجب مراعاتها كما سنرى ٠

---

(١٧) الفصل السابع ٠

ولكن يجب أن يفهم دائما أن المشرع ليس الا مقترح القوانين التى تخضع لموافقة الارادة العامة أو رفضها • ولكن كيف يتسنى معرفة هذه الارادة العامة ؟ يقول روسو ان من الصعب أحيانا معرفتها • كما أنه لم يعين طريقا مضمونا للوصول اليها ففى بعض الأحيان يقول ان الارادة العامة هى ارادة أغلبية الشعب ، وهو فى كلامه عن العقد الاجتماعي يشترط أن يبرم العقد بالاجماع ، وأحيانا تكمن الارادة العامة فى شخص المشرع الذى لا يكون فى هذه الحالة – مع ذلك – مزودا بسيادة الشعب اذ لا يمكن للشعب أن يتنازل عن سيادته أو سلطانه ، بل ان دور المشرع فى هذه الحالة هو أن يعرف الناس بمصالحهم ويبصرهم بأمورهم لكى يتخذوا بشأنها قرارا يعبر عن رأيهم العام • وأحيانا أخرى يقول روسو ان الارادة العامة تكمن فى تغليب الصالح العام على الصالح الخاص ، وهذا لا يتأتى أحيانا الا اذا كان الشعب صغيرا ومن ثم يستطيع الأفراد وقت اللزوم أن يجمعوا أمرهم على ارادة واحدة ، ولذلك نجد روسو فى كلامه عن الشعب يرى أن المدينة السياسية مثل مدينة جنيف هى المقياس المثالى لحجم الشعب واتساع الدولة • وهو يعتقد أن الحرية وحسن الارادة والديمقراطية لا تتوفر الا فى دول صغيرة ويقول : « ان سر بؤس الجنس البشرى هو فى كبر أممه واتساع دوله » (١٨)

---

(١٨) الفصل الثامن والتاسع عشر •

ويجب أن يوفر التشريع في كل دولة الحرية والمساواة لأن أي استعباد لفرد من أفراد الجماعة من شأنه أن يقلل من قوة الدولة التي تقوم قوتها على مجموع حريات الأفراد · والمساواة ضرورية لأن الحرية لا يمكن أن تتصور بدونها · ولكن ليس معني المساواة أن يتساوى كل الأفراد في مكانتهم الاجتماعية وثرواتهم ولكن المساواة تعني المساواة في الحقوق والالتزامات · على أن الثروة يجب أن تكون موزعة « بحيث لا يكون شخص من الغنى بحيث يستطيع شراء آخر ولا يكون شخص من الفقر بحيث يلجأ لبيع نفسه » · وعلى ذلك يعد روسو من أوائل المنادين بتضييق الفوارق بين الطبقات · كما يجب أن يلاحظ المشرع حالة البلد الذي يشرع له فالتشريع قد يلجأ في بلد ما الى تشجيع الزراعة وفي آخر بالعكس الى تشجيع الصناعة والتجارة وفي بلد ثالث الى تشجيع الفنون والعلوم بحسب ظروف كل بلد وما تفتقر اليه (١٩) ·

وأخيرا يقسم روسو في نهاية هذا الجزء القوانين الى ثلاث فئات :

١ ـ قوانين سياسية وهي التي تحدد علاقة الدولة من حيث هي هيئة ذات سيادة أو سلطان بالشعب في جملته

---

(١٩) الفصل الحادي عشر ·

من حيث هو مؤلف من مجموع الرعايا الخاضعين للسلطان . وهي ما نسميها اليوم بالقوانين الدستورية أو القانون العام .

٢ ـ قوانين تحدد علاقة الأفراد بعضهم ببعض أو علاقة كل منهم بالدولة وهي القوانين المدنية .

٣ ـ قوانين تحدد علاقة الفرد بالقانون بحيث يعاقب عقابا محددا اذا خرج عليه وتلك هي القوانين الجنائية .

ولكن ثمة فئة رابعة أهم بكثير من هذه الفئات الثلاث . وهي قوانين غير مكتوبة وان كانت منقوشة في صدور الأفراد ويجب مراعاتها وتلك هي العادات والتقاليد والأعراف المستقرة .

ولا يعالج روسو من هذه الفئات الا الفئة الأولى وهي القوانين السياسية التي يجعل منها موضوع الجزءين الثالث والرابع من كتاب العقد .

الجزء الثالث ـ في الحكومة :

والحكومة هي هيئة متوسطة بين الرعايا والسلطان لكي تتولى تنفيذ القوانين وصيانة الحريات المدنية . وهي هيئة لا سلطان لها اذ السلطان الوحيد في المجتمع للشعب وهي

مفوضة لتنفيذ القوانين التى تسنها الدولة ولها أن تتخذ « مراسيم » وهي في سبيل تنفيذ القوانين (٢٠) ، غير أننا نستطيع أن نجد صورا مختلفة للحكومات تختلف من بلد لآخر ، فالسلطان يمكن أن يفوض الشعب كله أو الجزء الأكبر منه فى القيام بمهمة الحكم (التنفيذ) وهذه الصورة هى ما نسميه باسم الديمقراطية ، أو يفوض عددا صغيرا من المواطنين بالقيام بهذه المهمة وتلك هى الحكومة الأرستقراطية ، أو يركز الحكم في يد شخص واحد ، وتلك هى الحكومة الملكية • وثمة أشكال أخرى مختلطة ومركبة من هذه الأشكال السابقة ، ولا شك أن أفضل هذه الأنواع هى الحكومة الديمقراطية ، ولكن الديمقراطية بمعناها الكامل لا يمكن أن تتحقق فى العالم الانسانى • أما الأنواع الأخرى من الحكومات فقد تفسد وتتحول ا الطغيان ، ولكن لما كان السلطان دائما من الشعب والسيادة له ، ولما كانت الحكومة ليست الا « عميلا » للشعب أو مفوضة منه فان هذا الطغيان لا أساس له من العقد الاجتماعى ولا من القانون • على أنه يجب أن نؤكد هنا ــ فيما يرى روسو ــ أن شكلا معينا من أشكال الحكم لا يمكن أن يصلح لكل بلد فى كل زمان ومكان ، فالظروف قد تجعل شكلا معينا أكثر ملاءمة من الأشكال الأخرى (٢١) •

---

(٢٠) الفصل الاول •

(٢١) الفصول من الثانى الى السابع •

والوسيلة الوحيدة التى تدلنا على أن نوع الحكم ملائم أو غير ملائم هو الرخاء العام La prospérité

ولكن عند أية حكومة استعداد دائم نحو الفساد وتغليب المصالح الخاصة لأفرادها على المصالح العامة ومن ثم فالفساد محتمل باستمرار • وما دامت المصالح الخاصة قد غلبت على المصالح العامة فمعنى هذا أن أساس الهيئة السياسية نفسه قد انهار وبالتالى تنهار الدولة (٢٢) • ولكيلا تصل الامـور بالدولة الى هـذا الحد يجب أن يكثر الشعب من اجتماعاته ومن مناقشته للأعمال الحكومية ويجب أن يسهر على صيانة القوانين ولا يستنيم للحكومة ، كما يجب على كل شخص أن يهتم بشئون الحكم فى مجتمعه وألا يقف موقفا سلبيا • ان الدولة التى يقول كل شخص فيها لنفسه « ليس لى شـأن بالحـكم ورجاله » لا شـك مآلها الى الزوال والاختفاء (٢٣) • ويجب اذن ألا يدع الشعب للحكومة أية فرصة للفساد والتحول عن الاختصاصات المخولة لها فذلك هو الشرط الأساسى لاستمرار الحكم السليم • ويجب هنا أن نبدد الزعم الذى أتى على لسان بعض المفكرين من أن الحكومة نظـام قائم على عقـد أبرم بين الشعب وبينها ، اذ لا يوجد الا عقد واحد وميثاق واحد وهو الميثاق الذى عقده الشعب مع نفسه للانتقال من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية ، ووفق هذا العقد لا يستطيع الشعب أن يتنازل

---

(٢٢) الفصول من الثامن الى الحادى عشر •

(٢٣) الفصول من الثانى عشر الى الرابع عشر •

عن سيادته أو سلطانه لأية هيئة • وعلى ذلك فلا يمكن أن يوجد مثل هذا العقد بين الحكومة والشعب ، بل الحكومة مجرد هيئة مفوضــة من الشعب للقيــام بنوع خاص من الأعمال وهى أعمال التنفيذ ويظل الشعب محتفظا بالتشريع • فتكوين الحكومة أو تفويضها انما يتم وفق قانون يصدر عن الارادة العامة ، وليس عن عقد ، وأعضــاؤها اذن ليسوا ســادة للشعب ، بل هم مجرد موظفين يعملون فى خــدمة الشعب • ولما كان أساس الحكومة قانونا يصدر عن الشعب فان أية حكومة تكون مؤقتة يستطيع الشعب أن يغيرها ، سواء بتغيير أعضائها أو بتغيير شكلها فى أى وقت يراه مناسبا (٢٤) • وهنا نصل الى الجزء الرابع والأخير •

الجزء الرابع ـ فى ادارة شئون المدينة :

ان الحكم السليم يستند دائمــا كما قدمنا على الارادة العــامة التى لا تقوم الا على الصالح العام ، وهى من هذه الوجهــة معصومة من الخطأ infaillible بمعنى أن الارادة العامة لا يمكن ، وبحال من الأحوال ، أن تتجه الا الى الصالح العام ، ولكن ليس معنى هذا أنها لا يغرر بها أحيانا ويصور لها الصالح الخاص على أنه صالح عام فتتجه اليه عن غير تبصر • ولكن تربيــة الأفراد كفيلة بتكوين ارادات عامة لا يمكن التغرير بها أو ايقــاعها فى الغش • ولكيلا تقع

---

(٢٤) الفصول من الخامس عشر الى الثامن عشر •

الارادة العامة فى الخطأ الذى يصور لها النفع الخاص على أنه عام يجب أن تكون قراراتها (قوانينها) قليلة العدد ، كما يجب ألا تكون القرارات الا فى المسائل البسيطة الواضحة • فالدولة المثالية عند روسو هى التى لا تحتاج الا لعدد ضئيل من القوانين الضرورية لحياتها •

ولكن كيف السبيل الى معرفة الارادة العامة ؟ السبيل الوحيد هو أن يبدى المواطنون رأيهم فى كل مسألة فى استفتاء حر ، والعقد الاجتماعى هو الحدث الوحيد الذى كان يتطلب الاجماع ، أما القوانين فلا تتطلب فى تقريرها وحتى الارادة العامة الا الأغلبية المطلقة ، اذ يجب فى هذه الحالة أن تخضع الأقلية لارادة الأغلبية •

أما عن تعيين أعضاء الحكومة فهو يتم فى الدول المختلفة بصورتين :

١ ــ القرعة •

٢ ــ الاختيار أو الانتخاب •

ونستطيع فيما يرى روسو أن نجمع بين الطريقتين وذلك باللجوء الى طريقة الانتخاب فى الوظائف التى تحتاج الى مهارة خاصة كالوظائف العسكرية ، والى طريقة القرعة فى الوظائف التى لا تحتاج الا الى ذوق سليم ونزاهة وعدل (٢٥) •

---

(٢٥) من الأول الى الثالث •

وبعد ذلك يعمد روسو الى وصف مطول للطريقة التى كان الرومان يعينون بها الموظفين كأجتماع الشعب comices لاختيار الحكام والموظفين ، ثم اختيار الأشخاص الذين كان يكل اليهم الدفاع عن مصلح الشعب tribunat أو لاختيار دكتاتور فى الظروف التى لا تحتمل السير وفق المبادىء الديمقراطية وتعقيداتها المطولة . ثم يتكلم عن سلطة العادات والتقاليد والأعراف وكيف أنها صورة من صور التعبير عن رأى الشعب وهى بمثابة قوانين غير مدونة ، وهى تتأثر قطعا بدستور الدولة السياسي ، وبالتشريع السائد ، فاذا فسد التشريع أو انحرف أدى ذلك الى فساد العادات والأعراف وانحرافها ، لذلك كانت الرقابة على العادات والأعراف مفيدة من حيث أنها تستطيع أن تسهم فى الحيلولة دون انحرافها (٢٦) .

ويختتم روسو هذا الجزء من مؤلفه بالحديث عن الدين وعلاقته بالدولة والمجتمع ويبين كيف أن الشعوب القديمة كانت تعد الآلهة ملوكا لها ، فالملك اله والاله ملك وكان نظام الحكم يعتمد على الدين ، وكان لكل دولة دينها وآلهتها بحيث لم يكن من حق اله فى مجتمع أن يعتدى على اله آخر فى مجتمع آخر ، فالآلهة مستقلة بعضها عن بعض استقلال المجتمعات التى تدين لها ، والحروب السياسية التى كانت

---

(٢٦) الفصول من الرابع الى السابع .

تقوم بين الدول كانت أيضا حروبا دينية وكانت السياسة والدين شيئا واحدا ... ثم أتت بعد ذلك الأديان الكبرى، ومن بينها المسيحية التى تفصل بين العالم المادى والعالم الروحى ، فهى تتعلق بالعالم الروحى ، ولا تشرع للمجتمع السياسى ، فلماذا لا يكون لهـــذا المجتمع دين سـياسى أو مـــدنى ؟

وينادى روسو بضرورة تكوين دين مدنى يقـوم على تقديس العقد الاجتماعى والارادة العامة . لابد من وجود دين مدنى يجعل المواطنين يحبون وطنهم ويقوسونه ويتفانون فى القيام بواجباتهم والتزاماتهم نحوه . مثل هذا الدين الاجتمـاعى أو المدنى سيكون مسيطرا على الأفراد بحيث يحملهم على التمسك بالقوانين التى هم مؤلفوها ، ويطرد من رحمته كل خارج عليها .

٥ ـ آراء العلماء فى كتاب العقد الاجتماعى :

تلك هى الأفكار الرئيسية التى يعالجها روسو فى كتاب العقد الاجتماعى ، فما هو موقف العلماء منها ؟ يندر أن نجد فى تاريخ الفكر الفلسفى والاجتماعى والسياسى مفكرا وقف منه العلماء مواقف متناقضة كروسو . يقول عنه بنجامن كنستان B. Constant « انه أبشع خليف للطغيان حليف للطغيان فى شتى صوره » (٢٧) . ويقول ديجوى أستاذ

---

(٢٧) مبادىء السياسة ١٨١٥ .

القانون العام المشهور : « ان روسو يعد أبا للطغيان اليعقوبي والتحكم القيصري والموحي بمبادىء الحكم المطلق التي عبر عنها كانت وهيجل » (٢٨) ·

ولقد وصف كثير من المؤلفين روسو بأنه كان فرديا في مذهبه الى جانب كونه طغيانيا فيقول عنه كوبان Cobban « ان فكرة التقـــدم من الأفكار التي لا يمـــكن أن نعزوها لروسو » بينما يذهب هارولد لاسكي الى رأى مخالف لرأى كوبان على خط مستقيم ، اذ يقول : « ان روسو كان يؤمن في حماس بفكرة التقدم » (٢٩) · ويعتقد لامني Lamenais أن مؤلفات روسو كانت اعلانا صارخا « لحرب ضد المجتمع وضد الله » (٣٠) · ويعتقد لانسون أن روسو لم يكن فرديا في مذهبه بل انه انتهى الى نوع من اشتراكية الدولة يخضع الفرد فيه لسلطة المجموع الذى وهب له نفسه الى الأبد ، ويضيف الى ذلك أن روسو قد ترك طابعا قوميا وأصيلا في السياسة والتربية وأنه يقف على رأس الطريق الموصلة لكل ما يتمتع به العـــالم الحـــديث من نظم ديمقراطية سياسية (٣١) · ويعتقد برجسون أن فلسفة روسو تعد

---

(٢٨) روسو كانت وهيجل ١٩١٨ ·

(٢٩) عن : ك· ك· ويبر . الفكر السياسي ·

(٣٠) نفس المرجع السابق ·

(٣١) ـ لانسون · تاريخ الأدب الفرنسي ·

بعد فلسفة ديكارت أقوى مؤثر فى العقلية الانسانية فى العصر الحديث (٣٢) .

وهكذا انقسمت آراء العلماء وتشعبت ، بعضهم يعده أبعد ما يكون عن التقدم ، بعضهم يعتقد أنه حليف الطغيان وبعضهم الآخر يعده على رأس المنادين بالنظم الديمقراطية الحديثة ، بعضهم يعده فرديا وبعضهم الآخر يعده اشتراكيا . ولكن هل يرجع اختلاف العلماء فى تقديرهم لروسو الى نقص فى أسلوبه فى الكتابة ؟ فقد نتصور أن أسلوب روسو فى الكتابة غامض وغير واضح الى الحد الذى يؤدى بالعلماء الى تفسير مبادئه تفسيرات متضاربة كما رأينا . ولكن من المعروف أن روسو يعد كأديب وككاتب من أبرز الكتاب الفرنسيين وأوضحهم قاطبة من ناحية الأسلوب ، فهو كاتب بارع يجذب القارىء اليه جذبا وينساق أسلوبه ليشرح الفكرة بكل بساطة . فما السبب فى اختلاف العلماء فى تقديرهم لفكره اذن ؟ ذلك كله يرجع الى مبالغته الشديدة فى تقديره للارادة العامة وجعلها أساسا لكل شىء ، أما ارادات الأفراد من حيث هم فلا قيمة لها ازاء الارادة العامة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يرسم طريقا مضمونا للوصول الى معرفة هذه الارادة بشكل لا لبس فيه ، فهو مرة يقول ان الارادة العامة هى رأى الأغلبية وفى كتبه الأخرى يقول انها الارادة الاجماعية وأحيانا يقول ان

---

(٣٢) ويبر : مصدر سبق ذكره .

من المستحيل على بنى البشر أو على المجتمع أن يصلوا الى ارادة عامة كاملة وأحيانا يذكر أن كبار المشرعين ولا سيما في الدول الناشئة أو في بدء تكون المجتمعات يعبرون عن الارادة العامة وأحيانا يقول انهم مجرد مقترحين للقوانين . هذا التردد أو هذه البلبلة في فكر روسو حول فكرة الارادة العامة وتعيينها والوصول اليها لا شك من شأنها أن تفتح الباب على مصراعيه أمام السياسيين المحترفين لاستغلال هذه الفكرة في تثبيت الطغيان باسم الارادة العامة للشعب .

والسبب الثـاني الذى أدى الى انقسـام العلماء فى تقديرهم لروسو هو ما بدا من تناقض أحيانا بين أفكاره مثل التناقض الذى أثاره بعض المؤلفين وسبقت الاشارة اليه بين اطرائه لحالة الطبيعة ومثال الرجل الطبيعى ، وبين اطرائه للرجل الاجتماعى وما زوده به المجتمع من مثاليات أخـلاقية وهما مثـالان يقف كل منهما على طرف مناقض للآخـر . ولقد سبق أن بينـا عدم وجود هـذا التناقض المزعـوم .

ومما أدي أيضا الى اختلاف العلماء فى تقديرهم لفكر روسو السياسى فكرته عن القانون الذى لا يعدو المبادىء العامة للتشريع أو ما نسميه اليـوم المبـادىء الدستورية العامة ، وهذا من اختصـاص الشعب عن طريق الارادة العامة ، أما المسائل التفصيلية فمن اختصاص الحكومة التى لها كل الحق فى أن تتخذ من « المراسيم » ما تراه لتنفيذ

المبادىء العامة وهو بذلك قد أعطى السلطة التنفيذية سلطة جبارة وهى سلطة وضع كل ما نسميه اليوم من القوانين المدنية والتجارية والأحوال الشخصية...وهذا يفتح الباب على مصراعيه – فيما يرى كثير من المؤلفين – أمام الحكومة لتستبد بشئون الأفراد . ولكن يجب ألا ننسى أن الحكومة هى مجرد عميل للشعب أو مفوض من الشعب يستطيع أن يغيره فى كل وقت ، كما يجب مراقبة هذا العميل حتى لا تتاح له فرصة الانحراف .

ولكن مهما اختلف العلماء فى تقديرهم لروسو فانه يعد من أكبر دعاة العصر الحديث الى الحرية وتخليص المجتمعات من شبح الطغيان السياسى الذى عانى منه شخصيا ومواطنوه كثيرا . اذ يقول فى هذا الصدد فى قصة الويز الجديدة : « ان الانسان مخلوق بلغ من النبل حدا يجعل من الصعب استخدامه كأداة لغيره ، كما يجعل من العسير استخدامه لما يفيد الآخرين ما لم يكن فى هذا فائدته هو أيضا » . ولا يمكن أن نتصور أن يكون روسو داعية للطغيان فى الوقت الذى كان فيه هو نفسه يقاسى من الطغيان ، وقد يكفى دليلا على حسن نيته أن الطبعة الأولى من العقد الاجتماعى صدرت وعليها صورة تنين هوبس بلا رأس اشارة الى أن روسو انما أراد بهذا الكتاب أن يقطع رأس الطغيان الذى كان تنين أو لويثان هوبس رمزا له .

ثم مما يثبت أيضا حسن نية روسو حملته على نظام الرق واثباته بالبراهين القانونية أنه نظام غير مشروع مهما

كانت المصادر المؤدية اليه بما فى ذلك الحرب ذاتها ، وايمانه التام بأن السلطان والسيادة دائما للشعب وأن من حق الشعب أن يثور على السلطان الباغى .

واذا نحن بحثنا فى مبادىء الثورة الفرنسية وهى الحرية والأخوة والمساواة لوجدناها كلها بارزة في العقد الاجتماعي ، ولا غرابة في ذلك فان روسو كان من مؤلفى الثامن عشر الذين أدت مؤلفاتهم الى الهاب الحماس واشعال الثورة ، ان لم يكن على رأسهم جميعا .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٤٩٤١

ISBN — 977 — 01 — 4412 — 6

مكتبة الأسرة



بسعر رمزى
خمسة وعشرون قرشا
بمناسبة
مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٥

